# الاستراتيجية المقترحة
# لحماية المصالح المصرية
# في منطقة شرق المتوسط

## «دراسة بحثية»


الباحث

**أحمد يوسف محمد عبد النبى**

إشراف

**أ.د. سيد أبو ضيف أحمد**

أستاذ بقسم العلوم السياسية

جامعة السويس

**د. أحمد جلال محمود**

مدرس بقسم العلوم السياسية

جامعة السويس



middle-east2017@hotmail.com
M.E.R.C
ISSN 2536-9504

**الملخص:**

تأتي أهمية الدراسة في إطار التصعيد التركي الأخير بعقد اتفاقية تعاون أمني وعسكرى مع حكومة الوفاق الليبي دون التصديق من البرلمان، والذي تسعى تركيا من خلاله، بالإضافة إلى التعاون في المجال العسكري والأمني إلى إنشاء منطقة اقتصادية خالصة تمتد من ساحل تركيا الجنوبي على البحر المتوسط إلى الساحل الشمالي الشرقى الليبي، الأمر الذي يهدد مصالح دول منطقة شرق المتوسط وتحديدًا كلًا من مصر وقبرص واليونان، ويتعدى على حقوقهم القانونية في مصادر الطاقة المكتشفة والمحتمل اكتشافها في مناطقهم الاقتصادية الخالصة مما يستدعى أهمية طرح استراتيجية مقترحة لحماية المصالح المصرية في شرق المتوسط.

تمثلت المصالح المصرية في منطقة شرق المتوسط في حماية وتأمين مصادر الطاقة المكتشفة في المنطقة الاقتصادية المصرية الخالصة، وتم طرح استراتيجية مقترحة لحماية وتأمين المصالح المصرية في هذه المنطقة الحيوية، وجاءت أبرز مقترحات هذه الاستراتيجية على النحو التالي:

**١- في المجال السياسي والأمني:**

أهمية تكثيف الجهود السياسية والأمنية على الصعيدين الدولي والإقليمي وتفعيل أُطر التعاون السياسي والأمني والقانوني مع دول شرق المتوسط والاتحاد الأوروبي والدول العربية لإجهاض التحركات والمناوأت التركية (تهديد شركات التنقيب على الغاز- الاتفاقية الأمنية والعسكرية بين تركيا وحكومة الوفاق الليبي) لعرقلة تعيين وتقنين الحدود البحرية بين دول شرق المتوسط، وتقويض تطوير عمليات التنقيب عن الغاز وإنتاجه في شرق المتوسط.

**٢- في المجال الاقتصادي:**

الارتكاز على مقومات الطاقة المصرية والمتمثلة في المخزون الضخم من الغاز المصري المحتمل اكتشافة في شرق المتوسط (٢٢٣تريليون قدم مكعب) والذي يمثل ضعف إجمالي مخزون الغاز المحتمل اكتشافة لكل من قبرص وإسرائيل، بالإضافة إلى إمتلاك مصر لمحطتى إسالة الغاز الوحيدتين (إدوكو- دمياط) في المنطقة، مع استثمار حاجة دول الاتحاد الأوروبي لسد الفجوة القائمة بين حجم الإنتاج من الغاز وإجمالي الطلب وتنويع مصادر الطاقة وتقليل الإعتماد على الإمدادات الروسية، وذلك لتفعيل وتعظيم مكانة مصر الاقتصادية في مجال الطاقة وتحويلها إلى مركزًا إقليميًا لتوزيع الطاقة.

middle-east2017@hotmail.com
مركز بحوث الشرق الأوسط
M.E.R.C
ISSN 2536-9504

**Abstract:**

The significance of the study declares with the recent Turkish escalation by concluding a security and military cooperation agreement with the Libyan accord government without a ratification by parliament, which Turkey seeks through to establish arm exclusive economic zone extends from the Turkish southern coast on the Mediterranean to the Libyan North-Eastern coast Which threats the eastern Mediterranean region countries interests in general and Egypt, Cyprus and Greece in particular. That also, encroaches, their legal rights to discover or research energy resources within their exclusive economic regions, which calls for the importance to propose strategy of Egyptian interest's protection in the eastern Mediterranean. The most prominent proposal of this strategy was as followed:

**1 - The Political and security field:**

The importance to intensify political and security efforts at the regional and international levels, and activating the political, security and legal cooperation frameworks with the eastern Mediterranean and Europe countries to abort Turkish conflict movements (gas exploration companies – the military and security agreement between Turkey and Libyan accord government) to obstruct the designation and legalization of wartime borders among the eastern Mediterranean countries in addition to, undermine Gas exploration and production development in that area.

**2 - The economic field**

Relying on the Egyptian energy rectifiers which represented in the huge gas reserve as potential discovered (223 trillion) Israel and Cyprus gas reserves. In addition to Egypt's possessing of the only two gas liquefaction stations (Edoko-Damitta) in the region. With taking advantage of the European Union countries need to fill the gab among Gas volume production, total demands, diversify energy sources and reducing the dependence on Russian supplies, in order to activate and Maximize the Egyptian economic position in energy field and subsequently, converse to regional center to energy distribution.

**المقدمة:**

يعّرف البحر المتوسط (Mediterranean Sea) في اللغات ذات الأصل اللاتينى بأنه البحر الذي "يتوسط الأرض"، ومن ثم أطلق عليه عدد من التسميات، منها "الأخضر الكبير" وهي تسمية المصريين القدماء، ومنها "بحر الروم" وكذلك "البحر الكبير" وهو اسمه في الكتاب المقدس، وحديثًا ظهر مصطلح أمريكي ارتباطًا بمصطلح الشرق الأوسط الكبير، وهو "البحر المتوسط [١].

ويؤّرخ للبحر المتوسط باعتباره مهدًا للحضارة العالمية، حيث أفرزت بيئته الطبيعية والسياسية والاجتماعية حضارات كثيرة سواء أكانت فينيقية أم هيلينية أم رومية أم الحضارة المصرية القديمة، وهي حضارات قدمت إسهامات ملحوظة في تطّور التاريخ.

ومثلما كان حوض البحر المتوسط منارة حضارية، كان أيضًا مسارًا لاهتمام القوى الاستعمارية، وحدثت في مياهه العديد من المعارك البحرية الكبرى مثل "معركة أبو قير البحرية" بين الفرنسين بقيادة "نابليون" والإنجليز بقيادة الأدميرال "نلسون" ومعركة النيل أيضًا التي دُمّر فيها الأسطول الفرنسي بشكل شبه كامل، وكذا "معركة لبيانتو" بين العثمانيين والرومان عام١٥٧١م[٢].

ويظهر البحر المتوسط على الخريطة وكأنه بحرٌ مغلقٌ إلا إنه يربط بين قارات العالم القديم (أفريقيا وأوروبا وآسيا)، ويوفر طرق النقل الرئيسة بين الشرق والغرب، وهو مصدر خير ورزق لكل الدول المطلة عليه، وبسببه تطّورت طرق التجارة العالمية وأصبحت الملاحة البحرية طويلة المدى ممكنة.

لعب البحر المتوسط دورًا رئيسًا في الاتصالات بين الشعوب حوله، وحال دون وقوع اشتباكات بين الدول ذات المصالح المختلفة إلا أن الصراع التنافسي بين دول منطقة شرق المتوسط على مصادر الثروة، وسياسة القوى الكبرى للحفاظ على

مصالحها في هذه المنطقة الحيوية، بالإضافة إلى القضايا والنزاعات المسلحة والهجرة غير الشرعية والإرهاب والتي تعصف بعدد من الدول المطلة على شواطئه، مثل كل هذا تحدّيات وتهديدات تشهدها منطقة شرق البحر المتوسط في الوقت الحالي والمرجّح إنها سوف تستمر في المدى الزمني القريب والمتوسط، وتنعكس سلبًا على الأمن والسلم على الصعيدين الإقليمي والدولي(٣).

اتسمت منطقة شرق المتوسط خلال السنوات القليلة الماضية بسمات البيئة الأمنية الاستراتيجية غير المستقرة، وأصبحت بعد اكتشاف هذا الكم الهائل من الغاز الطبيعي بها منطقة جذب استراتيجي للقوى الكبرى ومجال حيوي لتنافس القوى الإقليمية، وقد تصاعدت بها حدة التوترات التي تنذر باحتمالات حدوث مواجهات عسكرية بين الدول المطلة على البحر المتوسط، حيث تسببت الصراعات التنافسية على تقاسم مناطق اكتشاف الغاز وتعيين الحدود ومسارات أنابيب التصدير، والتنافس بين المراكز الإقليمية للطاقة في متغيرات جديدة في خريطة التحالفات الإقليمية، من ثم في معادلات توازن القوى والتوازن الاستراتيجي في المنطقة، بالإضافة إلى حالة التحفز العسكري بين مختلف الأطراف في شرق المتوسط، وتزايد حدة التهديدات الجيوسياسية في المنطقة.

تتمحور مصالح مصر في منطقة شرق المتوسط في حماية مصادر الطاقة المكتشفة من الغاز والبترول في المنطقة الاقتصادية المصرية الخالصة في ظل سياسات مناوئة لقوى دولية وإقليمية، وصراعات تنافسية وتهديدات على الصعيدين الدولي والإقليمي.

**أهمية الدراسة:**

يتبوأ موضوع الدراسة أهميته؛ لما تشهده منطقة شرق المتوسط من صراعات تنافسية على تقاسم مناطق اكتشاف الغاز بها في ظل سياسات ومصالح متضادة لقوى إقليمية ودولية، بالإضافة إلى التصعيد الأخير للتوجهات التركية الأردوغانية في

المنطقة (الاتفاقية التركية الأمنية والعسكرية مع حكومة الوفاق الليبي في ٢٧نوفمبر ٢٠١٩م) والتي تزيد من حدّة التهديدات في المنطقة، وترفع حالة التحفز العسكري بين مختلف الأطراف في شرق المتوسط، الأمر الذي استدعى طرح استراتيجية مقترحة لحماية المصالح المصرية في هذه المنطقة الحيوية.

**الهدف من الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى رصد التحديات التي تفرزها توجهات وسياسات القوى الدولية والإقليمية المؤثرة على المصالح المصرية في منطقة شرق المتوسط لتحديد الأهداف والمحددات والركائز الرئيسة للاستراتيجية المقترحة في إطارها العام، واستنتاج السياسات التنفيذية الأكثر ملائمة للاستراتيجيات التخصصية في المجال السياسي والأمني، والمجال الاقتصادي.

**المنهجية البحثية:**

تم تبنّى عدة مناهج بحثية أساسها الوصف وعرض المعطيات عند تناول محددات وركائز الاستراتيجية المقترحة، ومنهج الاستنباط التحليلي عند تقييم وتحديد التحدّيات المؤثرة على تحقيق الاستراتيجية، وكذلك عند تحديد السياسات التنفيذية الأكثر ملائمة لتنفيذ الاستراتيجيات التخصصية في المجال السياسي والأمني، والمجال الاقتصادي.

**المفاهيم المستخدمة في الدراسة:**

١- **منطقة شرق المتوسط:**

هو مصطلح يشير إلى الأراضي أو الناحية الجغرافية للدول الواقعة بمنطقة شرق البحر المتوسط، وتضم كلًا من قبرص، اليونان، سوريا، لبنان، فلسطين، إسرائيل، تركيا ومصر[٤].

٢- **الجرف القاري:**

تُعرِف اللغة القانونية العربية اصطلاحات عديدة للتعبير عن الجرف القاري، من بينها الرصيف القاري- العتبة القارية- الامتداد القاري- جناح البر- حافة القارة، وعرفته المادة الأولى من اتفاقية جنيف بأنه "مصطلح يستعمل للدلالة على قاع البحر والأرض الواقعة تحت قاع البحر في المساحات المائية للشاطئ الكائنة خارج منطقة البحر الإقليمي، وذلك إلى عمق مائتي متر أو أبعد تبعًا لعمق المياه المتاخمة، وبقدر مايسمح ذلك باستثمار الموارد الطبيعية لتلك المناطق"، كما يعرف أيضًا الجرف القاري على أنه "قاع البحر والأرض التي تحته في المناطق البحرية المماثلة التي تجاور شواطئ الجزر[٥].

٣- **المنطقة الاقتصادية الخالصة:**

يعتبر نظام المنطقة الاقتصادية الخالصة من أهم أوجه التجديد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وهي منطقة واقعة وراء البحر الإقليمي وملاصقة له، ولا تمتد إلى أكثر من (٢٠٠) ميل بحري من خطوط الأساس الذي يقاس منها عرض البحر الإقليمي، وتتمتع الدولة الساحلية بحقوق سيادية لغرض استكشاف واستثمار الموارد الطبيعية الحية وغير الحية للمياه التي تعلو قاع البحر وباطن أرضه وحفظ هذه الموارد وإدارتها[٦].

**تقسيم الدراسة:**

تُعالج الدراسة موضوع الاستراتيجية المقترحة لحماية المصالح المصرية في منطقة شرق المتوسط عبر ثلاثة محاور رئيسة على النحو التالي:

**المحور الأول:** الإطار العام للاستراتيجية المقترحة (التحدّيات- المحددات – الركائز).

**المحور الثانى:** الاستراتيجية المقترحة في المجال السياسي والأمني.

**المحور الثالث:** الاستراتيجية المقترحة في المجال الاقتصادي.

# المحور الأول
# الإطـار العام للاستراتيجية المقـترحـة
# (التحدّيات- المحددات – المرتكزات)

**جوهر الاستراتيجية المقترحة:**

حمايـة مصـالح مصـر والحفـاظ علـى حقوقهـا القانونيـة فـي مصـادر الطاقـة المكتشفة في منطقة شرق المتوسط، والتطلع لتبوأ مكانه إقليمية كمركز لتوزيع الطاقة.

**الأهداف الرئيسة للاستراتيجية المقترحة:**

١- تكثيـف توجهـات مصـر السياسـية والأمنيـة لمواجهـة السياسـات المناوئـة للقـوى الكبرى أو الإقليميـة التـي تعرقـل الجهـود المصـرية للحفـاظ علـى مصـالحها فـي منطقة شرق المتوسط.

٢- تنمية مَقْدرات مصر من الطاقة بتعظيم عوائد اكتشافات الغاز في منطقة شرق المتوسط لتوفير احتياجات خطط التنمية المستدامة من الطاقة وتصدير الفوائض إلى دول الجوار.

٣- تعظيم قدرات الردع العسكري البحري والجوي والبري لتـأمين وحمايـة المصـالح المصرية في منطقة شرق المتوسط.

**تحدّيات تحقيق الاستراتيجية المقترحة:**

١- **التحدّيات في المجال القانوني:.**

تمسّك تركيا باتفاقية ترسيم الحدود البحرية الموقعة عام٢٠١٢م باتبـاع طريقة الجرف القاري مع مايسمى بكيان الجمهورية الشمالية القبرصية (كيان غير معترف به دوليًّا سوى من تركيا، والتـي احتلتـه عام١٩٧٤م بـالقوة العسكرية) مـع عدم اعترافها

بالجمهورية القبرصية كدولة وبأية اتفاقيات تُبرمها في مجال تعيين الحدود البحرية بما فيها الاتفاقيات المبرمة مع كل من مصر وإسرائيل(٧).

**٢- التحدّيات في المجال السياسي والأمني:**

أ - التأثير السلبي لعدم تسوية القضايا والأزمات في المنطقة (القضية الفلسطينية – الأزمات السورية، الليبية، اللبنانية)على تعيين الحدود البحرية وتحديد المناطق الاقتصادية الخالصة.

ب- تداعيات اتفاق التعاون الأمني والعسكري بين تركيا وحكومة الوفاق الليبي (دون تصديق البرلمان) على أمن منطقة شرق المتوسط، والذي أُبرم في ٢٧نوفمبر٢٠١٩م، ويشمل دعم إنشاء قوة الاستجابة السريعة لنقل الخبرات والدعم التدريبى والاستشارى والتخطيط والمعدات من الجانب التركي للجيش الليبي مع إمكانية إرسال قوات تركية إلى ليبيا في حالة طلب حكومة الوفاق الليبي، كما يهدف الاتفاق إلى إنشاء منطقة اقتصادية خالصة تمتد من ساحل تركيا الجنوبي على البحر المتوسط إلى الساحل الشمالي الشرقي الليبي.

**٣- التحدّيات في المجال الاقتصادي:**

أ- سعى روسيا لإبرام عقود طويلة الأمد مع طهران لتتمكن من تصدير الغاز الإيراني إلى أوروبا، بالإضافة إلى نجاح روسيا في توقيع اتفاقية لنقل الغاز إلى ألمانيا عبر بحر البلطيق (ديسمبر٢٠١٩)، الأمر الذي يؤثر سلبًا على تسويق حصة مصر من الغاز في السوق الأوروبية، بالإضافة إلى توجهها لتحويل تركيا لمركز إقليمي لتوزيع الطاقة باعتبارها أهم المعابر لتصدير الطاقة الروسية إلى أوروبا مما يعزز من موقع تركيا في هذا السوق على حساب الدور المصري ويعظم فرصها لتصبح مركزًا إقليميًّا للطاقة(٨).

ب-قد يؤدي زيادة الاعتماد على الطاقة صديقة البيئة في دول الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى اهتمامهم بتطوير مشروعات نقل الغاز الطبيعي من دول آسيا الوسطى مما يؤثر سلبًا على تسويق حصة مصر في سوق الغاز المصدر إلى أوروبا.

**محددات الاستراتيجية المقترحة:**

١- اتساع المسرح البحري وتقاطع مصالح القوى الدولية والإقليمية في منطقة شرق المتوسط، وطموح تلك القوى إلى السيطرة الاقتصادية والسياسية على ثروات البحر المتوسط والدول المطلة عليه لتأمين مصادر الطاقة والعبور الآمن لتجارتهم من وإلى دول أفريقيا والمنطقة العربية.

٢- السياسات الاقتصادية "لروسيا الاتحادية" للسيطرة على سوق الغاز في شرق المتوسط باعتبارها أحد أكبر منتجي خامات الطاقة (خام النفط والغاز) في السوق العالمي والمصدر الرئيس للواردات الأوروبية حتى الآن، ومن ثم تسعى إلى إجهاض أية محاولات لتقليص هذا الدور أو إتاحة فرص تنافسية للدول المنتجة في شرق المتوسط.

٣- الحاجة الروسية للدور التركي (حيث تتحكم تركيا في مضيقى البسفور والدردنيل؛ إذ تصبح روسيا دولة حبيسة حال غلق إحداهما) والإيراني لتحقيق التوازنات الدولية والإقليمية في الأزمة السورية باعتبارهما غطاءً إقليميًّا لمشروعها في شرق المتوسط، وزيادة نفوذها على مسارات عبور الطاقة.

٤- التوافق الروسي مع كل من إسرائيل وقبرص واليونان دون التنسيق مع الدول العربية والذي من شأنه سيطرتها على سوق الغاز في شرق المتوسط.

٥- استرتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة شرق المتوسط التي تستهدف حصر التمدد الروسي في المنطقة وتقويض سيطرته على سوق الغاز بها، وذلك

من خلال توظيف الاكتشافات الجديدة في مجال الغاز في شرق المتوسط كإطار لزيادة فرص التعاون بين القوى المنتجة والمستهلكة وبناء خطوط للنقل تخفف من درجة الاعتماد الأوروبي على خطوط نقل الغاز الروسي [٩].

٦- التنافس الإقليمي المستتر بين كل من "تركيا"، "إيران" للسيطرة على عملية تصدير الغاز إلى أوروبا، حيث ترى "تركيا" إنها دولة المعبر الرئيس للغاز من شرق آسيا وشرق المتوسط إلى أوروبا ولديها الإمكانيات المؤهلة لذلك، بينما تسعى "إيران" ليكون لها منفذ على المتوسط تستطيع من خلاله تصدير الغاز الإيراني.

٧- السياسات والتحركات التركية في منطقة شرق المتوسط بهدف إجهاض محاولات تعيين الحدود البحرية وتقليص فرص التعاون بين دول المنطقة.

٨- الاتفاقيات الدولية لتعيين الحدود البحرية الموقعة مع دول الجوار وفقًا لقواعد وضوابط القانوني الدولي.

٩- الحفاظ على المفهوم المصري لإقليم البحر المتوسط كمنطقة للتواصل وتبادل المصالح بين دول جانبي المتوسط تجلب الخير والاستقرار لشعوب المنطقة وليس كمنطقة تُصدّر الأزمات وتؤجج الصراعات وتؤثر على الأمن والسلم الإقليمي والدولي.

**مرتكزات الاستراتيجية المقترحة:**

تُبنى الاستراتيجية المقترحة لحماية المصالح المصرية والحفاظ على ثروات مصر من الطاقة في شرق المتوسط على مجموعة من المرتكزات القانونية،والسياسية والأمنية، والاقتصادية، والعسكرية على النحو التالي:

١- **المرتكزات القانونية:**

أ - معاهدة السلام مع إسرائيل ١٩٧٩م، وانضمام مصر لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام١٩٨٢، وتوقيع اتفاقية تعيين الحدود مع

قبرص عام ٢٠٠٣م، وإيداع مصر في ١٦فبراير٢٠١٧م إعلانًا لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة تعلن فيه استثناء نزاعات الحدود البحرية من إجراءات التسوية الإلزامية والذي يعد بمثابة عنصر تأمين قانوني لمصر ضد أية محاولة لجرها للتحكيم البحري بشأن أي نزاع حدودي بحري مع أية دولة أخرى(١٠).

ب- توقيع مصر وثيقة إعلان المبادئ مع قبرص واليونان وإيطاليا في فبراير٢٠١٨م التي تحولت إلى اتفاقية لإنشاء خط أنابيب للغاز الطبيعي برعاية الاتحاد الأوروبي لربط حقول الغاز بشرق المتوسط بإيطاليا عبر قبرص واليونان، كما يمتد من قبرص إلى مصر.

٢- **المرتكزات السياسية والأمنية:**

أ - نجاح السياسات المصرية في إقامة محور تعاون لتحالف ثلاثي مع كل من قبرص واليونان موازٍ لمحور التعاون الإسرائيلي- اليوناني – القبرصي، والذي يمكن- ارتباطًا بمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية- أن يمهد الطريق خلال مرحلة لاحقة لدمج محورى التعاون في إطار مايمكن أن يطلق عليه "محور السلام الاقتصادي".

ب- السياسات المصرية المتوازنة مع دول الاتحاد الأوروبي والإشادة بالجهود المصرية لتوفير السلم والأمن في دوائر الاهتمام الشرق أوسطي والإفريقى والعربى، والذي يؤسس لعلاقات تعاون جيدة مع تلك الأطراف في مجال الطاقة.

جـ- نجاح مصر في تحقيق التوازن وبناء الثقة في علاقاتها بالقوى الدولية الفاعلة (الولايات المتحدة الإمريكية- روسيا- الصين) والذي يعزز من مكانة مصر في سعيها لأن تكون مركزًا إقليميًّا للطاقة.

د – نجاح مصر في مواجهة التنظيمات الإرهابية على صعيد الأمن الداخلي، وإسهاماتها ومبادراتها في مكافحة الإرهاب على المستوى الإقليمي والدولي وإشادة القوى الدولية والإقليمية بالجهود المصرية في هذا المجال.

٣- **المرتكزات الاقتصادية:**

أ – حاجة دول الاتحاد الأوروبي لسد الفجوة القائمة بين حجم الإنتاج من الغاز وإجمالي الطلب، وكذلك تنويع مصادر الإمداد بالطاقة وتقليل الاعتماد على الإمدادات الروسية، مما يعظم من فرص التعاون الاقتصادي مع مصر في مجال الإمداد بالغاز الطبيعي.

ب- امتلاك مصر لمحطتين لإسالة الغاز الطبيعي بمدينتى "إدكو – دمياط"، وهي الدولة الوحيدة من دول شرق المتوسط التي تمتلك هذه الميزة والتي تعتبر مفتاح مصر نحو تحويلها إلى مركز إقليمي للطاقة.

جـ- المخزون المصري من الغاز المحتمل اكتشافه في شرق المتوسط والذي يقدر بحوالي (٢٢٣ تريليون) قدم مكعب في حوض دلتا النيل ويمثل حوالي ضعف إجمالي مخزون الغاز المحتمل اكتشافه في حقلي هيرودت القبرصي وليفانت الإسرائيلي(١٢٢ تريليون) قدم مكعب، وذلك من إجمالي مخزون الغاز المحتمل اكتشافه في شرق البحر المتوسط والذي يقدر بحوالي (٣٤٥ تريليون) قدم مكعب وهي كميات يمكن أن تتجاوز الإحتياطيات الأمريكية المؤكدة[١١].

٤- **المرتكزات العسكرية:**

امتلاك مصر لقدرات عسكرية بحرية (أسطول البحر المتوسط) وجوية، وقواعد عسكرية (قاعدة محمد نجيب)، وقواعد بحرية وجوية تستطيع من خلالها تحقيق السيطرة البحرية والجوية وردع ومواجهة مختلف التهديدات وحماية الأهداف القومية في منطقة شرق المتوسط.

## المحور الثاني

## الاستراتيجية المقترحة في المجال السياسي والأمني

**جوهر الاستراتيجية السياسية والأمنية المقترحة:**

تكثيف الجهود الدبلوماسية والأمنية لتعزيز العلاقات المصرية مع دول شرق المتوسط والدول الكبرى والإقليمية الفاعلة، وتعظيم قدرات التعاون الأمني الخارجي والداخلي والأخذ بسياسات متزنة وغير انفعالية تجاه "الاستفزازات التركية" لتحقيق استقرار أمني في المنطقة، وترسيخ قناعة إقليمية ودولية تؤهل مصر لأن تكون مركزًا إقليميًّا للطاقة.

**السياسات التنفيذية للاستراتيجية السياسية والأمنية:**

١- **على المستوى الدولي:**

تكثيف توجهات السياسة الخارجية المصرية على الساحة الدولية لإبراز الدور المصري "كعامل مساعد" لتنفيذ استراتيجيات الدول الكبرى تجاه "طاقة" شرق المتوسط وتعظيم حصة مصر في سوق الغاز العالمي، وذلك من خلال الآتى:

أ - الحفاظ على علاقات تعاونية ومتوازنة مع الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أهم الفواعل على المستوى الدولي والشرق أوسطي لتأييد ودعم السياسات المصرية تجاه طاقة شرق المتوسط.

ب- تنمية وتعزيز العلاقات مع روسيا واستثمار اتفاقية الشراكة الاستراتيجية معها لكسب تأييدها لعلاقات التعاون المصري مع كل من قبرص واليونان، وتحييد الدور التركي المناوئ للسياسات والجهود المصرية في مجال الطاقة في شرق المتوسط.

جـ- كسب تأييد روسيا للسياسات المصرية تجاه طاقة شرق المتوسط من خلال الاستعانة بالخبرة الروسية في مجالي النفط والغاز، خاصة بعد امتلاك شركة"روسنفت" الروسية (٣٠%) من أسهم شركة إينى الإيطالية صاحبة حق امتياز تطوير حقل "ظهر" المصري من خلال الحفاظ على آلية (٢+٢) والتي تضم وزيري الدفاع والخارجية للبلدين [١٢].

د - استثمار الإشادة بنجاح مصر في مكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي، لإبراز أهمية الدور المصري في مستقبل الترتيبات الأمنية والحفاظ على أمن واستقرار منطقة شرق المتوسط، وذلك بالتنسيق مع القوى الدولية والإقليمية الفاعلة.

هـ- تفعيل الدور المصري في " منتدى شرق المتوسط للغاز" لتعزيز مجالات التعاون بين مصر والاتحاد الأوروبي في مجالات تصدير الطاقة.

و- استثمار مبادرة "الصين – أفريقيا" وكذلك استثمار التقارب المصري الصيني في دفع علاقات التعاون في مجال الطاقة.

٢- **على المستوى الإقليمي:**

تعزيز علاقات دولية ذات صيغ تعاونية مع الدول المشاطئة لشرق المتوسط والدول المستورده للطاقة لتعزيز دور مصر الإقليمي كمركز لتوزيع الطاقة، وذلك من خلال الآتي:

أ - تكثيف الجهود المصرية لتحقيق المزيد من اتفاقيات التعاون الأمني والشراكة الاقتصادية في إطار استراتيجي مع كل من "قبرص واليونان"

ب- السعي لكسب دعم "إيطاليا" للمواقف المصرية من خلال استثمار أعمال البحث والتنقيب لشركة "إينى" الإيطالية في المنطقة الاقتصادية المصرية والقبرصية في شرق المتوسط.

جـ تفعيل دور مصر في عملية التفاوض بين كل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية لتعيين الحدود البحرية بينهما وبين مصر (الالتزام بنص المادة "٣" من اتفاقية تعيين الحدود البحرية مع قبرص – الاستفادة القانونية من اتفاقيات أوسلو لعام١٩٩٣م).

د – استثمار الموقع الجغرافي لمصر وإمكاناتها لإسالة الغاز اللبناني (حالة اكتشافه) وتصدير الغاز الإسرائيلي حال الموافقة على إسالته.

هـ– تكثيف الجهود المصرية السياسية والقانونية، وتفعيل آليّات العمل مع المنظمات الدولية والإقليمية بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي واليونان والبرلمان الليبي للدفع ببطلان الاتفاق الموقع في ٢٧نوفمبر ٢٠١٩ بين تركيا ورئيس حكومة الوفاق الليبي "فايز السراج" بشأن ترسيم الحدود التركية الليبية في البحر المتوسط، باعتبارها انتهاك للحقوق السيادية لدولة ثالثة (اليونان)، ولا تمتثل لقانون البحار الذي اعتمدته الأمم المتحدة.

و– تنشيط وتفعيل آليات التعاون في اتفاقية تعيين المنطقة الاقتصادية الخالصة والموقعة بين مصر وقبرص في ١٨فبراير ٢٠٠٣ والمودعة في الأمم المتحدة.

ز– تعظيم قدرات التعاون الأمني الداخلي والخارجي وتنسيق الجهود الأمنية مع دول منطقة شرق المتوسط والدول الصديقة على المستوى الدولي وتبادل المعلومات الأمنية لتوفير الإنذار المبكر عن طبيعة التهديدات والمخاطر المتوقعة ضد المصالح المصرية في منطقة شرق المتوسط.

ح– التوسع في إبرام اتفاقيات أمنية مع دول منطقة شرق المتوسط لتوفير مظلة حماية أمنية شاملة ضد التهديدات والمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها مصالح دول المنطقة.

٣- **على المستوى المحلي:**

أ - تكثيف أعمال التأمين بواسطة أجهزة الأمن المعنية في منطقة منصات الغاز بالبحر المتوسط بالتنسيق مع الوحدات والتشكيلات البحرية في دوائر التأمين المختلفة.

ب- تأمين أنابيب نقل الغاز من المنطقة بالبحر وحتى الساحل ضد العدائيات النمطية أوغير النمطية بواسطة وحدات النشاط القتالي اليومي ونقاط المراقبة الفنية والبصرية في قطاعات المسئولية للقواعد البحرية ووحدات وعناصر الدفاع الجوي والوحدات الفرعية الساحلية لقوات حرس الحدود.

جـ- تأمين المنشآت البترولية ومحطات الإسالة على البر ضد الأعمال الإرهابية بواسطة الوحدات والوحدات والفرعية وعناصر الجهات الأمنية المشاركة في خطة تأمين المنشآت الحيوية وأهداف السيطرة القومية بالدولة.

**مسئولية تنفيذ السياسات:**

وزارات الخارجية – البترول والثروة المعدنية – المالية – الدفاع- الداخلية – هيئة الأمن القومي.

M.E.R.C
ISSN 2536-9364

## المحور الثالث

## الاستراتيجية المقترحة في مجال الاقتصادي

**جوهر الاستراتيجية الاقتصادية المقترحة:**

تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي والزيت الخام، وتعظيم العائد على الاقتصاد القومي المصري من توافر الغاز الطبيعي لدعم التنمية الاقتصادية، وتحويل مصر إلى مركز إقليمي لتجارة وتوزيع الغاز والبترول لدعم مكانة مصر الاقتصادية في المنطقة.

**السياسات التنفيذية للاستراتيجية الاقتصادية:**

١- **على المستوى الدولي:**

الترويج الدولي الجيد لمقومات مصر البترولية (محطات إسالة- مصانع تكرير- خطوط أنابيب - موانئ) وموقعها الاستراتيجي للدفع بتحويلها إلى مركز إقليمي لتجارة وتوزيع الغاز والبترول، وذلك من خلال الآتي:

أ - طرح مناطق البحث والاستكشاف عن الغاز والبترول في البحر المتوسط والأحمر والصحراء الغربية بصفة دورية على المستوى الدولي، والترويج لها خلال المؤتمرات والمحافل الاقتصادية الدولية والبعثات الفنية.

ب- التوسع في إبرام اتفاقيات شراكة بين الشركات المصرية والشركات الأوروبية لاستيراد الغاز من مصر، وتصديرة إلى أوروبا عن طريق محطات الإسالة المصرية، أو عن طريق خط الغاز "مصر/أوروبا" حال إنشائه مستقبلًا.

جـ- تكثيف المباحثات مع الاتحاد الأوروبي لتمويل خط أنابيب غاز يربط بين مصر والدول الأوروبية وتقديم التسهيلات اللازمة لإنجاح المباحثات؛

نظرًا لما يمثله هذا المشروع من أهمية في تأهيل مصر لأن تكون مركزًا إقليميًّا لتجارة وتوزيع الطاقة.

د – الاستفادة من التوجهات الصينية لتعميق ارتباطها الاقتصادي بالسوق الأوروبية والقدرات التمويلية للمؤسسات الأسيوية (صندوق طريق الحرير– البنك الآسيوى للاستثمار في البنية الأساسية A11B) لتمويل بعض مشروعات البنية الأساسية ذات الصلة بنقل الغاز من مصر لأوروبا(١٣).

هـ– تأهيل اقتصاد مصر لاستثمار مقومات المشروع الصيني العملاق "الحزام والطريق" بما يضمن خلق مصالح متبادلة لها صفة الدوام.

٢– **على المستوى الإقليمي:**

تعظيم العائد على الاقتصاد القومي المصري بجذب الفائض من إنتاج الغاز عن احتياجات دول شرق المتوسط وتصديره لتحقيق أقصى استفادة اقتصادية لمصر ودول المنطقة، وذلك من خلال الآتي:

أ – استثمار طاقات محطات إسالة الغاز في مصر (إدكو– دمياط) لإسالة الغاز القادم من الدول المحيطة بمصر (إسرئيل وقبرص) وتصديره للخارج، بالإضافة إلى الفائض من الغاز بمصر بعد تحقيق الاكتفاء الذاتي من إنتاج الغاز.

ب– تكثيف التفاوض مع كل إسرئيل وقبرص واليونان والاتحاد الأوروبي لمد خط أنابيب غاز يبدأ من مصر وصولًا إلى أوروبا لتصدير الغاز لأوروبا.

جـ– تقديم تسهيلات لشركات القطاع الخاص وتشجيعها للمساهمة بدور رئيس والمنافسة في جميع أنشطة الغاز (خطوط الغاز– التعاقد على شراء وبيع الغاز) لما لهذا القطاع من قدرة عالية على جذب الاستثمارات.

٣- **على المستوى العربي:**

عقد اتفاقيات شراكة في مجال الطاقة مع الدول العربية الشقيقة للاستفادة من الخبرات لديهم في هذا المجال، وتوفير الدعم المالي اللازم لتنفيذ البنية الأساسية لمشروعات الطاقة، وذلك من خلال الآتي:

أ - طرح المساهمة في مشاريع الطاقة المصرية على كل من السعودية والإمارات والكويت في إطار دعم وتوثيق علاقات التعاون الاقتصادي المصري/الخليجي.

ب- التنسيق مع الجانب الليبي بعد استقرار الأوضاع لمد خط غاز بري من مصر إلى شرق ليبيا، وخط زيت خام بري من شرق ليبيا إلى مصر، في إطار القيام بعملية تبادلية لتصدير الغاز إلى ليبيا مقابل استيراد الزيت الخام منها [١٤].

**مسئولية تنفيذ السياسات:**

وزارات الخارجية – البترول والثروة المعدنية –الاستثمار والتعاون الدولي– المالية – الدفاع.

middle-east2017@hotmail.com ISSN 2536-9504

**الخاتمة:**

تم تناول موضوع الدراسة "الاستراتيجية المقترحة لحماية المصالح المصرية في منطقة شرق المتوسط" من خلال ثلاثة محاور، شملت في المحور الأول الإطار العام للاستراتيجية المقترحة والذي تضمن جوهر الاستراتيجية والأهداف الرئيسة التي تسعى إلى تحقيقها، وأبرز تحدّيات تحقيق الاستراتيجية في المجال القانوني، والمجال السياسي والأمني، والمجال الاقتصادي، بالإضافة إلى محددات الاستراتيجية المقترحة وأبرز مرتكزاتها القانونية، والسياسية والأمنية، والاقتصادية.

استعرضنا في المحور الثاني من الدراسة الاستراتيجية المقترحة في المجال السياسي والأمني وتضمّن جوهر الاستراتيجية السياسية والأمنية وسياساتها التنفيذية على المستوى الدولي، الإقليمي والمحلي ومسئولية تنفيذ هذه السياسات.

واشتمل المحور الثالث في الدراسة على الاستراتيجية المقترحة في المجال الاقتصادي وتضمّن جوهر الاستراتيجية الاقتصادية المقترحة وسياساتها التنفيذية على المستوى الدولي، الإقليمي والعربى ومسئولية تنفيذ هذه السياسات.

بعد استعراض وتحليل الأفكار المحورية في الدراسة، تم التوصل إلى عدة نتائج على النحو التالي:

**١- في المجال السياسي والأمني:**

أ - ألا تنجرف مصر وراء السياسات والاستفزازات التركية للدخول في مواجهة عسكرية مع القوات والمليشيات التركية في غرب ليبيا، وتفعيل الرد العسكري المصري الحاسم فقط في حالة التهديد المباشر لمصادر إنتاج الطاقة المصرية في منطقة شرق المتوسط، أو التهديد المباشر للأمن القومي المصري ومحاولات الاختراق لحدودنا الغربية مع الشقيقة ليبيا.

ب- الإبقاء على مستوى مناسب من العلاقات مع تركيا والاستفادة من علاقات التعاون المصري -الروسي والأمريكي للوساطة في تضييق مساحات الاختلاف مع الجانب التركي تحسّبًا لتغيير التحالفات الإقليمية مستقبلًا.

جـ- توطيد علاقات التعاون الأمني الخارجي مع دول منطقة شرق المتوسط والاتحاد الأوروبي والدول العربية وتوحيد الجهود لمنع تفعيل الاتفاقية الأمنية والعسكرية التركية مع حكومة الوفاق الليبي، وتنسيق محاور التعاون الأمني الداخلي بين جهات وأجهزة الأمن المصرية المعنية والقوات المسلحة لتوفير الحماية اللازمة للأهداف الاستراتيجية المصرية بمنطقة شرق المتوسط.

**٢- في المجال الاقتصادي:**

إنشاء كيان اقتصادي إقليمي لدول إنتاج الغاز في منطقة شرق المتوسط في إطار قواعد القانون الدولي وقانون البحار لتعزيز التعاون في مجال الطاقة وحماية المصالح المشتركة لدول المنطقة.

**٣- في المجال العسكري:**

الاستمرار في تطوير قدرات القوات البحرية والجوية لتحقيق الردع العسكري البحري والجوى والسيطرة الكاملة البحرية والجوية على المنطقة الاقتصادية المصرية الخالصة في شرق المتوسط.

## الهوامش

(١) عبد اللطيف المناوي، البحر المتوسط مولد الحضارات جريدة المصري اليوم، العدد ٥٩٦، ديسمبر ٢٠١٩م

(٢) نفسه.

(٣) نفسه.

(٤) مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة– الاستراتيجية المقترحة لتأمين مصادر الطاقة في شرق المتوسط في ظل التحديات والتهديدات والفرص المتاحة، البحث الرئيس عن عام٢٠١٩م، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ص٦، دراسة بحثية غير منشورة.

(٥) مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، الاستراتيجية المقترحة لتأمين مصادر الطاقة في شرق المتوسط في ظل التحديات والتهديدات والفرص المتاحة، مرجع سابق، ص٥.

(٦) نفس المرجع والصفحة.

(٧) سماء سليمان، تحديات تأمين مصادر الطاقة في شرق المتوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة، أكاديمية ناصر العسكرية٢٠١٩م، ص٧٥، دراسة بحثية غير منشورة.

(8) Andreas stergiou , "Russia ,s Emergg and defense strtense in The Eastern meditrraean" Ecomooics World , Vol5, no,2, mar-Apr 2017.

(9) The us national deense Strategg:
https:/www.defense.gov/portls/Ildocnmeats / pubs/2018

(١٠) مساعد عبد العاطى شتيوى: الفرص المتاحة لتأمين مصادر الطاقة في شرق المتوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة، أكاديمية ناصر العسكرية، دراسة بحثية غير منشورة ٢٠١٩م ص٥٢.

(١١) شامل حمدى عبد الرؤوف الخريطة الحالية لمصادر الطاقة في شرق المتوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة، أكاديمية ناصر العليا، دراسة بحثية غير منشورة، ٢٠١٩م، ص٦٢.

(١٢) محمد فايز فرحات، المتغيرات الدولية والإقليمية في شرق المتوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة، أكاديمية ناصر العسكرية٢٠١٩م، دراسة بحثية غير منشورة، ص٣٧.

(١٣) مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة، الاستراتيجية المقترحة لتأمين مصادر الطاقة في شرق المتوسط في ظل التحديات والتهديدات والفرص المتاحة، دراسة بحثية غير منشورة، البحث الرئيس عن عام٢٠١٩م، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ص٩٠.

(١٤) مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة، الاستراتيجية المقترحة لتأمين مصادر الطاقة في شرق المتوسط في ظل التحديات والتهديدات والفرص المتاحة، مرجع سابق، ص٩٢.

## المصادر والمراجع

**أولًا- المصادر باللغة العربية:**


١- سماء سليمان، تحديات تأمين مصادر الطاقة في شرق المتوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، دراسة بحثية غير منشورة ٢٠١٩م.

٢- شامل حمدى عبد الرؤوف، الخريطة الحالية لمصادر الطاقة في شرق المتوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، دراسة بحثية غير منشورة ٢٠١٩م.

٣- عبد اللطيف المناوي، البحر المتوسط مولد الحضارات، جريدة المصري اليوم، العدد ٥٩٦، دراسة بحثية غير منشورة ٢٠١٩م.

٤- مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، الاستراتيجية المقترحة لتأمين مصادر الطاقة في شرق المتوسط في ظل التحديات والتهديدات والفرص المتاحة، دراسة بحثية غير منشورة عام٢٠١٩م.

٥- مساعد عبد العاطى شتيوى، لتأمين مصادر الطاقة في شرق المتوسط، الفرص المتاحة لتأمين مصادر الطاقة في شرق المتوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، دراسة بحثية غير منشورة ٢٠١٩م.

٦- محمد فايز فرحات، المتغيرات الإقايمية والدولية في شرق المتوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، دراسة بحثية غير منشورة ٢٠١٩م.


**ثانيًا- المصادر باللغة الإنجليزية:**


1- Andreas stergiou, "Russia's Emergg and defense strtense in The Eastern meditrraean" Ecomooics World , Vol5، no،2، mar-Apr 2017.

2- The us national deense Strategg:https:/www.defense.gov/portls/Ildocnmeats / pubs/2018